هو قيد للحكم وهو قوله ولا يجزئ المسح وحاصله ان مسح الجرموق خف
فوق خف في كل رجل ينقسم الى قويين وضعيفين وضعيف فوق
قوي وعكسه فان كانا ضعيفين لم يجز المسح عليهما قطعا وان كانا قويين
او كان الاسفل هو القوي تعين التفصيل المذكور وان كان الاعلى هو
القوي صح المسح عليه والا سفل كالفاقة والا اي بان كانت ما فوق
الضعيف ضعيفا ايضا فلا يجزي المسح عليه كما لا يجزي المسح على الاخر
وهذا معنى قوله كالاسفل ولو خاط احدهما في الاخر كانا كخف واحد له
ظهارة وبطانة قال شيخنا ويتجه عليه انه لا يتعين المسح على واحد منهما
ه ق ل الا ان يصدق الخ استثنا من قوله ولا يجزي المسح على جرموق
الخ تامل اولا يقصد شي منهما اي وقد قصد امسل المسح كما يرشد اليه
التعليل ه اج لا يقصد الجرموق فقط المراد به الاعلى كما هو صريح
كلامه كما مر والحاصل انه اذا مسح الاسفل كفى او الاعلى ودعل البلل
ولو من محل الخرز الى الاسفل وقصد الاسفل او قصدهما او اطلق فانه
يكفي او الاعلى وحده فلا اما لو قصد واحدا لا بعينه فالذي نقله سم عن
شيخه طب انه لا يجزي قال شيخنا لصدقه بالاعلى وهو لا يجزي ه اج
ولو شك هل مسح الاسفل او الاعلى نظر ان كان بعد مسحهما اجمعا اعتد
بمسحه فلا يكلف اعادته لان الشك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر كما سبق
وان كان بعد مسح واحد وجب اعادة مسحه لان الشك قبل فراغ الوضوء
يؤثر ه ع ش على جبيرة اي واجبها المسح اخذا من العلة اعني قوله
لانه ملبوس الخ وذلك بان اخذت من الصحيح شيا حتى لو غسل ما تحتها
ثم وضعها فانه يمتنع المسح على الخف الملبوس عليها لانه نحو لصب بمسحها
عند الطهر الثاني فلو لم يجب مسحها بان لم تاخذ من الصحيح شيا لم يمتنع
المسح على الخف الملبوس عليها ه هكذا فهمه اج نقلا عن م ر
وزكي لكن نقل بعض مشايخنا عن م ر انه لا يصح المسح فوق الجبيرة
مطلقا ورايت في ش ما يوخذ منه هذا كما في مشروحي ايضا على المنهج
كالمسح على العمامة اي فانه لا يجزي عن مسح بعض الراس الواجب لانها
ملبوس فوق ممسوح الى اخر ساقه الخ ان المراد به ما يلي القدم

لا الاخر

لا الاخر الذي عند الكوبة فتول الشيخ زين يوخذ منه استحباب التحيل في خف
لا بس الخف وخالف في ذلك بعضهم فيه نظر وكيفية تكراره وغسله
على الوجه بانه يغسله وقيضه انه لو كان من نحو حديد كزجاج انه لا يكره
وهو كذلك ش م ر مسح الراس لما قضيته الاكتفا بمسح الشعر اذا كان على
الخف وبه قال حجر والمعتمد عدم الاجزا فقد قال م ر في ش ولو كان عليه شعر لم يكف
المسح عليه جزما بخلاف الراس فان الشعر من مسماه اذ الراس اسم لما راس
وعلا وهو صادق على الشعر بخلاف شعر الخف فلا يسمى غسلا نعم ينبغي
ان ياتي فيه تفصيل الجرموق وما قالوه م ر اعتمده زي ه اج وبقي الاكتفا
بمسح ازاره وعمامته وخيطه المحاذي للظاهر الاعلى ويكفي مسح الكعب
وعقبه هو موخر القدم ولا مسح لشاك الخ اي لا يصح منه المسح فلو
مسح وصلى ثم تبين له بقا المدة اعاد المسح والصلاة الموافقين مع
الشك كما اوضحوه ر في ش ظ ر اج ويبطل حكم المسح فقه تغليبا للغراب
كلام المهم اللغيظ وهو معيب وكذا في قوله والثاني انقضا المدة كما لا يخفى
بثلاثة اي بواحد منها مما ستر به اي بالخف في جميعها اي
المقيم والمسافر فليس لاحدهما ان يصلي حتى لو كان في صلاة بطلت
وان كان واقفا في ما قصد غسلها ولا بد في غسلهما من نية من نيات الوضوء
المعتبرة قال ما جعابة الخارج بذلك لكن الغسل المندوب فلا يقطع
المدة اذ غسل الرجلين في داخل الخف وكذا الغسل المندوب قال وقولهم
النذر يشملك به ممالك واجب الشرع معناه يحرم تركه لان الصحيح
تتوقف عليه كما لو نذر ان يصلي الظهر في جماعة فصلى منفردا فانه
يحرم عليه مع صحة الصلاة اج كما اقتضاه كلام الرافعي معتمد
او سفرا هو على الشك من الراوي والمعنى فيهما واحد فان سفرا
جمع سافر بمعنى مسافر كركب وراكب كان يامرنا هذه هي الرواية
كما قاله يحيى بن شرف معارضا لما في ش التحرير من قوله امرنا بلفظ الماضي
ه اج وفارق الجبيرة اي فلم يقولوا ان ما يوجب الغسل يقتضي
وجوب نزعها بشدة الحاجة اليها فساعوا فيها لذلك موضوعة
كذا في خط المولف والمناسب موضوع لانه صفة لساتر مرحومي